جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم علم الاجتماع

السداسي الثاني 2022/2021

محاضرة: النظريات السوسيولوجية للانحراف والجريمة

الرصيد:05

المعامل:02

الأستاذ المحاضر: بوزار يوسف

محتوى المادة:

1_ نظرية الوصم الاجتماعي

2_ النظرية الظاهراتية

3_ نظرية تباين الفرص

4_ نظرية أسلوب الحياة

5_ النشاط الرتيب

6_ نظرية الاختيار العقلاني

7_ نظرية النوافذ المكسرة

المحاضرة الأولى: نظرية الوصم الاجتماعي.

هناك العديد من التسميات لهذه النظرية، فنجدها عند بعض المؤلفين تسمى نظرية الوصم، وعند البعض الاخر نظرية رد الفعل الاجتماعي، وهناك من يطلق عليها نظرية التسمية.

تعد هذه النظرية في الحقيقة جملة من النظريات، وهذا بسبب خوض العديد من العلماء فيها من الوظيفيين إلى التفاعليين فالراديكاليين، وفي البداية نعسى لإعطاء تعريف خاص بالوصم، ثم عرض محتوى وطروحات هذه النظرية.

يستخدم مصطلح الوصم في سوسيولوجيا الانحراف للإشارة بطريقة تبادلية مع نظرية رد الفعل الاجتماعي إلى التفسير الاجتماعي للانحراف، إنما يتم اعتباره نتيجة للتفاعل الاجتماعي والضبط الاجتماعي وليس باعتباره نتيجة لعوامل تتعلق بسيكولوجية الأفراد وخصائصهم الوراثية.

وتشير "الوصمة" إلى العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة، أو سمات تجلب لهم العار، أو تثير حولهم الشائعات، ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو الذي أساء التصرف أو كشف عن اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.

وعليه فالوصم هو الحاق النعوت والصفات الرذيلة والدونية بالأفراد وهذا لما فعلوه من سلوك، فمثلا بدلا من أن يندى شخص باسمه الحقيقي، يناديه بيا **لص** كونه ارتكب هذه الجريمة أو حاول القيام بها، ففي مجتمعنا تلصق الكثير من النعوت وأسماء الوصم بالأفراد، إذ يتفنن الناس في استعمالها، كما أن البيئة الاجتماعية عندنا لا ترحم فهي كثيرا ما تساهم في تعميق السلوك الانحرافي عند الأفراد خاصة الضعفاء منهم، ونذكر بالخصوص فئة الأطفال غير الشرعيين الذين لا ذنب لهم في حالتهم، إذ نجد كثير من أفراد المجتمع ينادونهم "ابن الحرام" وغيرها من الاسماء القبيحة، فهذا يزيدهم سخطا وعدوانية وانتقاما من المجتمع ومن أنفسهم، ونفس الشيء بالنسبة للنساء اللواتي يرتكبن جرائم الشرف والعفة، فالوصم والنبذ هو مصيرهن، وهذا ما يزيد في إقبالهن أو العودة إلى الانحراف من جديد.

مدخل للتعريف بالنظرية:

على عكس الطروحات القديمة جاءت نظرية الوصم بنظرة مختلفة تماما تتلخص في الإجابة عن السؤال: لما يصنف المجتمع أفعالا محددة ويعتبرها جريمة؟ وما هي صفة المجتمع أو غالبية أفراده التي تمنحهم حق تحريم بعض الافعال وتحليل غيرها؟ والسؤال بمعنى آخر لما يكون الفرد مجرما؟ بل لما يجرم المجتمع أفعالا بعينها؟

فلقد رفض أنصار هذه النظرية آراء النظريات البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية وغيرها من العوامل المتعددة التي تؤدي إلى الجريمة.

صيغت القضية المحورية لهذا المنظور عام 1938 بواسطة العالم "تانينباوم Tannenbaum" وهي تشير إلى أن عملية تشكيل المجرم عبارة عن عملية تلقيب وتعريف وتحديد وعزل ووصف وتأكيد وادراك للوعي بالذات، وأنها تصبح طريقة لتنبيه الخصائص الحقيقية موضع الاهتمام والايحاء بها وتأكيدها وإثارتها، وكان هذا المؤلف يقصد بتلك العبارة إيضاح مسألة اساسية أصبحت فيما بعد علامة مميزة لما يعرف الآن بمنظور " رد الفعل المجتمعي" تتمثل في أن الشخص يصبح صورة مطابقة لما وصف به، سواء كان القائم بعملية الوصف هو من يقوم بالعقاب أو بالإصلاح، لأن التأكيد في كلتا الحالتين يكون منصبا على السلوك الذي يعتبر موضعا للاستهجان.

كما أن الحماس المبالغ فيه الذي يبديه المسؤولون (كالآباء، ورجال الشرطة، والمحكمة، وضباط المتابعة) ضد الفعل الانحرافي يؤدي إلى إبطال هدفهم، فكلما بذلوا جهدا أكبر من أجل الاصلاح نما الشر

على أيديهم، لأن الايحاء المتواصل يؤدي إلى نتائج عكسية مهما كانت طبيعة النوايا التي تكمن وراءه، طالما أنه يؤدي إلى إبراز الذي ينبغي كبحه، إذن كلما قل الحديث عن هذه الأفعال المنحرفة كان ذلك أفضل.

وعليه يرى العالم "تانينباوم" أن ما يؤدي إلى صنع المجرم إنما هو الكيفية التي يعامله بها الأخرون، حيث أشار إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلازمها من تأثير وتأثر متبادل مشترك، إنما تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم أو المبالغة في تصويرهما.

وحول الكيفية التي يصبح من خلالها الفرد مجرما نجد "تنينباوم" يقول: " تتصف عملية صنع المجرم بأنها عملية تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات، وألقاب، وتعريفات، وفعل وشرح، تقوم الجماعة بإلصاقها على الشخص، وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها، حيث أنها تساعد على بلورة نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، وبذلك احباط معنوياته وتشويه أخلاقياته، مما ينتج عنه تأكيد التضامن والتآزر الاجتماعي، واحتمالات الشعور بالرفعة والسمو لدى البعض منهم، وأيضا ضمان أمن الجماعة.

تتجه نظرية الوصم الاجتماعي في تعريفها للجريمة اتجاها مختلفا عن النظريات السابقة التي نظرت إلى الجريمة على أنها حالة مرضية، ويذهب **"بيكر"** إلى أن التعريفات السابقة للجريمة لم تتناولها بصورة عادلة تعرض واقع الانحراف، فالانحراف يعد كذلك من وجهة نظر المشاهد، وحيث أن أفراد الجماعات المختلفة لهم تصورات مختلفة عما هو صواب وما هو خطأ في مواقف معينة، فيؤدي ذلك أن ما قد ينظر إليه شخص على أنه سلوك منحرف، ينظر إليه آخر على أنه سلوك سوي، بل أن الشخص الواحد في ظل مواقف متباينة قد تتباين وجهة نظره إزاء ما هو صواب وما هو خطأ.

ويمكن تقسيم نظرية الوصم إلى جزئين، فالأول يهتم بالكيفية التي يتم من خلالها تجريم ووصم بعض الأفراد دون غيرهم بالجريمة والانحراف، وخير من يمثل هذا الاتجاه هو **"بيكر"** في كتابه **"الهامشيون"**، والثاني وقد اهتم بآثار الوصم على السلوك اللاحق للشخص ونجد هنا **"ليمارت"** خير من يمثل ذلك.

ويذهب **"بيكر"** أن تسمية سلوك ما على أنه منحرف يعتمد على رد فعل أفراد المجتمع إزاء هذا السلوك، فيرجع **"بيكر"** عند دراسته للسلوك الانحرافي إلى رد فعل المجتمع تجاه السلوك، فهو يهتم بدراسة السلوك الانحرافي من خلال الاجابة على التساؤلات الأتية:

1_ ما هو مفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف، وكيف يحددونه؟

2_ ما هي طبيعة الانماط السلوكية والخصائص الشخصية التي ينظر إليها أفراد المجتمع على أنها أنماط وخصائص منحرفة؟

ويذهب **"بيكر"** إلى ان المجتمعات هي التي تحدد الانحراف، وذلك من خلال تحديد بعض القواعد التي يعد انتهاكها انحرافا من وجهة نظر أفراد المجتمع، وبهذا فإن الانحراف هنا لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك، وبالتالي فإن الشخص يعد منحرفا عندما ينظر إليه المجتمع على أنه كذلك، وبقول آخر فإن الانحراف هنا ليس صفة يوصف بها السلوك في ذاته، ولكنه خاصية يخضعها المجتمع على سلوك معين لأحد أفراده في ضوء القيم والمعايير السائدة، ففي ضوء القانون الذي يعكس قيم المجتمع يوصف السلوك بأنه جريمة وأن مرتكبه مجرم.

وعليه يرى **بيكر** أن الانحراف هو صناعة اجتماعية، وهو يقصد بذلك القواعد والظروف والصفات الفردية ورد الفعل من قبل المجتمع يعمل كفاصل بين المنحرف وغير المنحرف، وقد يكون كلا السلوكين متشابها، وقد لا يكون السلوك (المنحرف) موجودا وحقيقيا، المهم هنا كما يقول **"بيكر"** هو رد الفعل الذي يؤمن بوجود الانحراف، وهكذا نجد أن رد الفعل هو الذي يصنع الانحراف، ومن هنا تصبح في الكيفية التي تم من خلالها اختيار الأشخاص المنحرفون أو الهامشيون ووصمهم، وأقرب مثال على ذلك تخيل أو تذكر أنه تم اتهامك بشيء لم تفعله لكن رد فعل الآخرين تم بناء كما لو أنك قمت بالفعل.

ولتوضح ما ذهب إليه **"بيكر"** من أن الانحراف الاجتماعي هو من صنع المجتمع يقدم لنا التصنيف الرباعي التالي للمنحرفين وغير المنحرفين: مدرك كمنحرف، متهم خطأ، منحرف أصيل غير مدرك كمنحرف، منحرف بالسر.

فيما يتعلق بالمنحرف الأصيل فالمجتمع يدرك حقيقة سلوكه بشكل حقيقي، أما الآخرون على الأغلب أن الحكم في وصف سلوكهم خطأ، وربما يعود وصفه بالمنحرف إلى العرق والطبقة الاجتماعية أو الجنسية أو المكانة الاجتماعية أو ارتباطه بمجموعة معينة من الأصدقاء أو مظهره الخارجي، أما المنحرفون بالسر فطبقا لدراسات التقارير الذاتية فيشكلون نسبة كبيرة من المجرمين لكنهم لم يوصموا أو يلقى القبض عليهم.

يرى **"بيكر"** أن هذه الأنماط الأربعة تشكل معضلة لدارسي الجريمة والسلو المنحرف، فالمتهم بالخطأ والمنحرف أصلا يواجهان المعاملة نفسها من الأكاديميين والرسميين.

إن حجر الزاوية في نظرية الوصم يتمثل في رد الفعل-الوصم- كمتغير مستقل حيث جرى التركيز على الاثر السلبي للوصم المتمثل في الجريمة والانحراف، ويرى "ويلكنز" 1965 أن الوصم كمتغير مستقل يمكن أن يأخذ شكلين:

1_ أن الوصم نفسه يمكن ان يجلب انتباه الناس والمؤسسات الرسمية، وهذا يسبب عملية المراقبة وإلصاق الوصم بالشخص.

2_ يمكن أن يقوم الشخص الذي تم وصم بتشرب الدور، وبالتالي يؤدي إلى قبوله، ويؤدي إلى تغيير مفهوم الذات لديه، كأن تقول فلان (سارق) ويقوم بلعب هذا الدور، علما أن العمليات السابقة على الأغلب يتم المبالغة فيها وتضخيمها.

أما الشكل الثاني من آثار الوصم فتوضحه أعمال "أدون ليمارت" وخاصة كتابة "الباثولوجيا الاجتماعية" 1951، فكان أول المتعلقين بهذا المفهوم –الوصم الاجتماعي- من اللاحقين لتنينباوم" ، الذي كان له الفضل في تحديد الاتجاه الجديد، ومن ثم استخدمه بوضوح تام في دراسته اللاحقة عن الجريمة والجنوح، وذلك حين كتب في إحدى مقالاته المنشورة عام 1948والتي ألحقها بنشر كتابه "المرض الاجتماعي" في سنة 1951.

آراء أدوين ليمرت حول الوصم:

يرى أن علم الجريمة الوضعي وضع العربة قبل الحصان من خلال الافتراض القائم على أن السلوك المنحرف يأتي أولا ثم يثير ذلك استجابات الضبط الاجتماعي.

لقد اشتهر **"ليمرت"** بمفهومي الانحراف الأولي والثانوي، والانحراف الاولي يعني السلوك العرضي أو الموقفي، والذي يمكن تبريره من قبل الفاعل أو الناظرة، ومثال على هذا النوع من الانحراف أن تقود سيارتك بسرعة 80كم في الساعة والمسموح بها 70كم في الساعة، وتبرر لنفسك أن الجميع يسوق بهذه السرعة.

الانحراف الثانوي فيكون عندما يبدأ الشخص باستخدام السلوك المنحرف أو الدور المبني عليه كوسيلة للدفاع أو الهجوم أو التكيف للمشاكل التي صنعها رد فعل اجتماعي له، وعليه فالانحراف الثانوي لا يمكن ارجاعه إلى سبب واحد، بل هو محصلة مجموعة من العمليات الديناميكية بن الشخص وانحرافه ورد الفعل الاجتماعي على هذا الانحراف، وقد وصف هذه العمليات كما يلي:

1_ انحراف أولي.

2_ عقوبات اجتماعية.

3_ انحراف أولي أكثر.

4_ عقوبات ورفض أقوى.

5_ انحراف أكثر يصاحبه السلوك العدواني والمقاومة خاصة نحو مطبقي العقوبات (مثل الاعتداء على الشرطة)

6_ يصل المجتمع إلى نقطة عدم تحمل هذا السلوك أكثر ويطالبون برد فعل رسمي لوصم هذا المنحرف (الحملات الأمنية على المطلوبين وتغليظ العقوبات).

7_ يلجأ المنحرف إلى تقويم سلوكه كرد فعل نحو الوصم والعقوبات.

8_ القبول النهائي للمكانة الاجتماعية المنحرفة، وتنصب على التكيف بناء على الدور المرتبط بالمكانة.

وهكذا يبدو الانحراف الثانوي هو عملية أخذ وعطاء بين الفرد والمجتمع بمؤسساته حتى يصل الفرد إلى قبول الهوية الجديدة، ومن هنا يمكن أن يشترك بثقافة ما، ومن هذه النقطة يصفه بالانحراف الثانوي.

أهم النقاط الملخصة لهذه النظرية:

1_ يتسم المجتمع بقيم متعددة على درجات مختلفة من التداخل.

2_ تتحدد نوعية سلوك اي فرد من خلال تطبيق القيم عليه، وبالتالي فإن تحديد ماهية السلوك على أنه منحرف تتم من خلال رد الفعل تجاه هذا السلوك.

3_ يتمثل الانحراف في نوعية رد الفعل، ولا يرجع إلى جوهر السلوك ذاته، فإن لم يكن هناك رد فعل فليس هناك انحراف.

4_ عندما يدرك المشاهدون الاجتماعيون سلوكا ما ويصمونه بالانحراف فإن مرتكب هذا السلوك يوصم أيضا بالانحراف.

5_ تكون عملية رد الفعل والوصم أكثر احتمالا عندما يكون الموصوم من فئات المجتمع التي لا تملك قوة اجتماعية مؤثرة، وبالتالي فإن الانحراف يصبح أكثر شيوعا بين الأفراد الأقل قوة في المجتمع.

6_ عادة ما يراقب من صدر عنهم رد الفعل (الأفراد، الجماعات الاجتماعية، الهيئات القانونية) بصورة قوية هؤلاء الذين وصموا على أنهم منحرفين، وبالطبع تكشف هذه المراقبة عن وجود معدلات انحراف أعلى بين هؤلاء الشخاص الموصومين.

7_ ينظر المشاهدون إلى الفرد –بمجرد الوصم- باعتباره يتصرف في ضوء ما وصم به، فالشخص الموصوم على انه مجرم ينظر إليه بالدرجة الأولى على أنه مجرم، مع تجاهل السمات الأخرى التي يتسم بها.

8_ حين يصبح الفرد يعد منحرفا من وجهة نظر أفراد المجتمع فإنه يبدأ في تقبل الوصم كهوية ذاتية، ويعتمد تقبل الوصم على مدى قوة تصور الفرد الأساسي عن ذاته، وقوة عملية الوصم.

9_ ينتج عن تغير تصور الذات تمثل الشخصية المنحرفة بكل ما بها من توجهات.

10_ يترتب على ذلك سلوك منحرف (انحراف ثانوي) يعد نتاجا لممارسة الفرد لحياته وسلوكياته من خلال تقبله لعملية الوصم، وغالبا كجزء من الثقافة الخاصة المنحرفة.

وعليه يمكن القول أن نظرية الوصم من النظريات الثورية في الحقل السوسيولوجي عامة وعلم الاجرام خاصة، حيث عملت هذه النظرية على إظهار مسؤولية المجتمع في النكسة والعود الذي يصيب الفرد الموصوم عند ارتكابه لأي سلوك مخالف للمعايير، أو عند اقترافه لجرم عن طريق الخطأ أو الصدفة.

فالمجتمع في نظر هذه المدرسة لا يرحم ولا يتسامح مع الأفراد خاصة الضعفاء منهم الذين يحكم بالوصم والجريمة، وهذا ما يزيد من تعنتهم والقبول بالصفات والتسميات الملصقة أو المعطاة لهم، بل يسعون إلى تطويرها كون أن المجتمع رفضهم.

المحاضرة الثانية: النظرية الظاهراتية (الاتجاه الفينومينولوجي).

ترتكز السوسيولوجيا الفينومينولوجية على دراسة وتحليل واقع الحياة اليومية، وإظهار مكوناتها من خلال المفاهيم التي يكونها الناس العاديون عن حياتهم الاجتماعية بلغتهم، ولا يسعى علم الاجتماع الفينومينولوجي إلى وضع مفاهيم عن حياة الناس الاجتماعية، ويترك هذه المهمة لهؤلاء الناس، ويكتفي الباحث بتسجيل الأفكار والمفاهيم التي يصيغها الأفراد بلغتهم عن حياتهم اليومية.

وعليه نلاحظ أن السوسيولوجيا الظاهراتية تعد بمثابة ثورة في السياق المعرفية، حيث رفضت البراديغمات السائدة، وكذلك كل الرصيد المعرفي السوسيولوجي، وأعطت قيمة وأهمية بالغة للأفراد حيث جعلتهم هم المعبرين عن انشغالاتهم وتصوراتهم وروابطهم بدلا من أن يقوم بهذا الباحث السوسيولوجي، فهذه النظرية تعطي أهمية لكل الظواهر البسيطة والثانوية وكذلك الأساسية حيث لا تميز بينها.

ويوصي أنصار هذا الاتجاه الباحث الاجتماعي بضرورة التخلي عن كل المقولات والمفاهيم الجاهزة والانصراف إلى المعطيات من صميم الحياة اليومية للناس العاديين بهدف بناء نظرية اجتماعية جديدة تكون بديلة للنظرية الاجتماعية التقليدية السائدة.

وازدهرت المدرسة الظاهراتية في علم الاجتماع في ألمانيا والمناطق المجاورة لها فيما بين الحربين العالميتين، واستمدت أفكارها من فلسفة "هوسرل" Husserl و شوتز Schutz ويقوم علم الاجتماع الظاهراتي على مجموعة من القضايا أهمها:

1_ قصدية الوعي باعتباره موجها نحو الموضوع.

2_ دراسة الخبرة الذاتية للإنسان في علاقته مع الأخرين.

3_ التركيز على الخبرة الشعورية وليس على السلوك.

4_ إن الانسان يمتلك عنصر المبادأة في الفعل الاجتماعي.

5_ إن التحليل الاجتماعي يبدأ بدراسة الاستعدادات الداخلية للأفراد أو للغرائز التي يجب دراستها وهي: احترام الذات والخضوع والدافع الأبوي، والميل للصراع، والمحاكاة والتعاطف، والتعبير عن التواجد الاجتماعي مع الأخرين.

6_ إن علاقات السيطرة والصراع تقدم إشباعا داخليا، فالصراع يجعل الشخص يستمتع بالتحصيل والعظمة نتيجة ممارسته لقوته.

7_ عدم الاهتمام بدراسة أفعال الناس، ويركزون بدلا من ذلك على دراسة روايات الناس عما يفعلون ويقولون، وبناء على ذلك لا تدرس مفهومات مثل القوة أو السلطة، بل تدرس الإحساس بالقوة أو السلطة.

8_ بناء على ما تقدم فإن الباحث الفينومينولوجي لا يعتقد في صحة الافتراضات السببية، ولكنه يعتمد على تصور الحياة الاجتماعية من خلل تصورات الفراد وافكارهم عنها.

كما يمكن القول أن النظرية الظاهراتية تختلف عن الوضعية من حيث السببية، فالأول تركز على نظرة المجرم ودوافعه، أي أن يضع الملاحظ أو الباحث نفسه موضع الجاني والمجني عليه، فالتركيز على اللحظة الآنية، أما الثانية فتركز على عوامل الوراثة والصفات النفسية واللامعيارية والتفكك الاجتماعي...الخ

"وبناءا على ذلك فإن الباحث الفينومينولوجي لا يؤمن بصحة الافتراضات السببية ويميل إلى الأخذ بصورة الحياة الاجتماعية من خلال تصورات الأفراد وأفكارهم"، كما يرفض هذا الاتجاه النظر في الظواهر الاجتماعية كأشياء، ويرفض التجريد والمناهج الكمية، ويرفض أيضا المفاهيم الرئيسية السوسيولوجية، لأنها مفاهيم لا تعكس الواقع الاجتماعي، لأنها مصاغة بلغة الباحث وليس بلغة الجماعة،

لأنها تقتصر على الظواهر الأكثر شيوعا وانتشار وتهمل بقية الظواهر، الأقل شيوعا وانتشارا، وهي في نظره تشوه الحياة الاجتماعية اليومية، ولهذا تركز السوسيولوجيا الفينومينولوجية على دراسة وتحليل واقع الحياة اليومية وإظهار مكوناتها من خلال المفاهيم التي يكونها الناس العاديون عن حياتهم الاجتماعية بلغتهم، ولا يسعى علم الاجتماع الفينومينولوجي إلى وضع مفاهيم عن حياة الناس الاجتماعية ويكتفي بتسجيل الأفكار والمفاهيم التي يصيغها الأفراد بلغتهم عن حياتهم اليومية.

المحاضرة الثالثة: نظرية تباين الفرص.

ترجع جذور نظرية الفرصة المتباينة إلى مقالة كتبها "كلوارد" عام 1959، وتعد النظرية كما طرحها فيما بعد " كلوارد و أوهلن" 1960 محاولة للاستفادة من نظرية "ميرتون" عن الأنومي التي تهتم بتحديد المصادر الاجتماعية للانحراف، ونظرية "سذرلاند" عن المخالط الفارقة التي تهتم بكيفية انتقال السلوك المنحرف إلى الأفراد والجماعات من خلال عملية التعلم، وتهتم هذه النظرية بصفة أساسية بتفسير ظهور الجماعات الجانحة في الطبقات الدنيا، والعوامل المؤدية إلى ظهور أنماط مختلفة من الثقافات الخاصة الجانحة.

وينحصر اهتمام هذه النظرية بالدرجة الأولى بأحداث الطبقة الدنيا ذوي القدرات والمهارات العالية التي تمكنهم من الوصول وتحقيق الأهداف والقيم التي ينادي بها المجتمع _ وخاصة طبقته الوسطى_ من امتلاك واستهلاك السلع الفاخرة، وتحقيق أكبر قدر من الاشباع وأعلى مستوى من النجاح، ولكنهم بالرغم من مهاراتهم وقدراتهم المرتفعة فإنهم عاجزون عن بلوغ تلك القيم وتحقيق هذه الأهداف، وذلك لأن المجتمع لا يتيح الفرص بدرجة متساوية وعادلة أمام جميع أفراده.

وإذا كانت نظرية الأنومي عند "ميرتون" قد ذهبت في تفسيرها للسلوك المنحرف إلى أن التناقض بين الأهداف التي تقول بها ثقافة المجتمع، وبين الوسائل المشروعة لتحقيقها يؤدي إلى ظهور أنماط من الاستجابة المنحرفة، فإن نظرية الفرصة المتباينة عند "كلوارد وأوهلين" تضيف بعدا آخر وهو مدى توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعا معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافها بالوسائل المنحرفة، فنظرية الفرصة المتباينة تتضمن بعدين أساسين هما:

1_ مدى توافر الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل المشروعة والمقبولة اجتماعيا لتحقيق الأهداف.

2_ مدى توافر الفرص المنحرفة لتحقيق الأهداف.

ويتعلق البعد الأول بمدى توافر الفرص المشروعة لتحقيق الأهداف، وهو مستمد من نظرية الأنومي، ويتعلق البعد الثاني بمدى توافر الفرص المنحرفة المتاحة لتحقيق الأهداف، متضمنا الجماعات والأنماط السلوكية المنحرفة المستمدة من نظرية المخالطة الفاصلة.

يقرر "كلوارد وأهلين" أن شكل الثقافة الخاصة الجانحة يعتمد على درجة التكامل الموجود في المجتمع، وبالتالي ذهبا إلى أنه بدون وجود بناء إجرامي مستقر فإن أحداث الطبقة الدنيا لن تكون أمامهم فرصة كبيرة للنجاح في الحياة من خلال استخدام الوسائل الإجرامية، أكثر مما كانوا يستطيعون تحقيقه من خلال استخدام الوسائل المشروعة، فلن يكون هناك "مهنة إجرامية" أو "عمل تجاري اجرامي" يمكن الانضمام إليه، ولا طريق لتعلم السلوك الاجرامي الصحيح، ولا وسيلة لأن يصبح الفرد مجرما محترفا.

وتذهب نظرية الفرصة المتباينة في تفسيرها للسلوك المنحرف إلى أن شباب الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية يعيشون في عالم من انفصال كبير بين الآمال والأهداف وبين الفرص المشروعة المتاحة لتحقيق وبلوغ تلك الآمال والأهداف، مع وجود فرص منحرفة –في نفس الوقت- متاحة لشباب هذه الطبقة المحرومة لتحقيق هذه الأهداف، فالانفصال بين ما يرغب فيه شباب الطبقة الدنيا، وبين ما هو متاح من وسائل مشروعة يعد المصدر الأساسي لمشكلة التكيف.

ويذهب "كلوارد واهلين" إلى ذلك التناقض بين الأهداف ينتج نوعين من الحلول هما:

1_ الحل الجمعي (الجماعي)

2_ الحل الفردي.

فإذا كان فشل الأفراد في تحقيق أهدافهم مرتبطا بالبناء الاجتماعي، أو يرجع إليه بسبب نقص الفرص، فمن المحتمل أن يسعى الأفراد إلى البحث عن حل جمعي (جماعي)، ويتمثل ذلك الحل في الثقافة الخاصة الجانحة.

أما إذا اتسم الفشل في تحقيق الأهداف بالطابع الفردي، فإن الفرد يبحث حينئذ عن حل فردي لمشكلته، وفي ضوء ذلك تربط نظرية "كلوارد وأهلين" بين عناصر أربعة هي:

1_ نسقا الفرص المتباينة (المشروعة- المنحرفة).

2_ تحقيق الأهداف من خلال الوسائل المشروعة، ما يؤدي إليه الفشل في تحقيها من احباط.

3_ ظهور الثقافة الخاصة الجانحة كحل جمعي لمشكلة الاحباط.

4_ استخدام الوسائل المنحرفة لتحقيق الاهداف.

وهنا تبرز نقطتان أساسيتان هما:

1_ تقسيم الثقافة الخاصة الجانحة إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي: الاجرامية والصراعية والانسحابية، ويمثل كل نمط مشكلة خاصة مع النظام، وبينما ينتشر النمط الصراعي والانسحابي في مناطق الطبقة الدنيا، فإن النمط الاجرامي يوجد في مناطق الطبقة الوسطى، بالإضافة إلى وجوده في مناطق الطبقة الدنيا، على أن انتشار الأنماط الثلاثة للثقافة الخاصة الجانحة في مناطق الطبقة الوسطى أمر لم يتحقق منه حتى الأن.

2_ هناك تأكيد قوي من جانب "كلوارد وأوهلين" على مدى توافر الفرص كعامل هام في ارتكاب السلوك المنحرف، ويبدو ذلك في محاولة الربط بين نظرية الأنومي، ونظرية المخالطة الفاصلة.

ويذهب "كلوارد وأوهلين" إلى أن الثقافة الخاصة الجانحة تتضمن أنماطا معينة من الأفعال الجانحة تعد من المستلزمات الضرورية للتوافق مع الأدوار التي تتضمنها الثقافة الخاصة، الأمر الذي يجعل من نمط الجناح المتعلق بالثقافة الخاصة الجانحة أكثر خطورة من أنماط الجناح الأخرى.

وقد حدد "كلوارد وأوهلين" ثلاثة أنماط من الثقافة الخاصة الجانحة وهي:

_ الثقافة الخاصة الاجرامية.

_ القافة الخاصة الصراعية.

_ الثقافة الخاصة الانسحابية.

1_ الثقافة الخاصة الاجرامية: يتطلب استمرار الثقافة الخاصة الجانحة تأييدا وتعزيزا من البيئة، وتوفر نمط تكاملي بين المجرمين، وبين مستويات السن المختلفة للمجرمين، نظرا لأن عملية تعلم السلوك الاجرامي واكتساب المهارات والخبرات الاجرامية تتضمن مجموعة من أنماط العلاقات يتم من خلالها نقل وتعلم الخبرات من مستوى سن إلى مستوى سن أخر، ويذهب "كلوارد وأوهلين" إلى أنه بين الطبقات الدنيا غالبا ما توجد أمثلة ناجحة لنماذج السلوك الاجرامي، حيث يعد كبار المجرمين سمة ظاهرة وناجحة تدفع الشباب إلى الاحتذاء بهم والتقرب إليهم، وفي نفس الوقت يرغب كبار المجرمين في إقامة علاقات ودية مع هؤلاء الشباب.

على أنه يجب التأكيد على أن عملية التعلم بمفردها لا تعني أن الفرد يستطيع أن يمارس بنجاح الدور الذي تم تدريبه عليه، فالبناء الاجتماعي يجب أن يتيح ويقدم الفرصة لممارسة هذا الدور، كما أن الأدوار الاجرامية لا يمكن أن توجد أو تستمر إذا لم يكن هناك ترابط وتفاعل بين حملة الثقافة الاجرامية وحملة الثقافة التقليدية، حيث أن هناك نسقا من العلاقات المعقدة المتبادلة بين المجرمين والأسوياء يؤدي إلى قيام الثقافة الخاصة الجانحة.

2_ الثقافة الخاصة الصراعية: تتميز الثقافة الخاصة الصراعية بالعنف، فالمكانة في المجتمع يتم تحقيقها من خلال استخدام القوة، أو على الأقل التهديد باستخدامها، ويؤدي استخدام العنف إلى تعريض حياة أفراد المجتمع للخطر، وتعريض ممتلكاتهم للتلف والتدمير، ولذلك فإن الثقافة الخاصة الصراعية تعد من أخطر أشكال الثقافة الخاصة الجانحة، نظرا لما يترتب عليها من أخطار وأضرار تهدد حياة أفراد المجتمع وممتلكاتهم.

ويرى "كلوارد وأوهلين" أن المناطق المنهارة سيئة التنظيم تعد بيئة مناسبة وصالحة لظهور وانتشار الثقافة الخاصة الصراعية، فعندما يسود المجتمع حالة من التفكك وسوء التنظيم فإنه لا يتيح لأفراده بصورة متساوية وعادلة الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافهم، الأمر الذي يترتب عليه لجوء الأفراد إلى الثقافة الخاصة الاجرامية لتحقيق أهدافهم، ولكن نظرا لاتسام تلك المناطق بالتفكك فلا توجد بها أنساق الفرص الاجرامية لعدم وجود تكامل بين مستويات السن المختلفة للمجرمين، وأيضا عدم وجود تكامل بين حملة القيم الاجرامية وبين حملة القيم التقليدية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ظهور الثقافة الخاصة الصراعية.

وكما فشلت تلك المناطق المنهارة في إقامة تنظيم اجتماعي شرعي يتيح للأفراد تحقيق أهدافهم، فإنها أيضا تفشل في إقامة نسق إجرامي مستقر لافتقارها إلى نسق تعليم السلوك المنحرف ونسق

الفرصة لارتكاب ذلك لسلوك المنحرف، كما أن تلك المناطق غالبا ما تضم المنبوذين من عالم الجريمة، ولا يعني ذلك أن الجريمة لا توجد في تلك المناطق، ولكن الجريمة هنا هي الجريمة الفردية العشوائية التي يقضي مرتكبها معظم حياته في السجن فالجريمة مثل أي مهنة أو عمل تجاري لا تستمر ولا تقوى إلا في المناطق المستقرة والمتكاملة، وبالتالي فإن المناطق المنهارة التي يسودها سوء التنظيم وعدم الاستقرار لا تصلح كموطن آمن للمستقبل الاجرامي، وهنا لا تعد الثقافة الخاصة الصراعية نتيجة لشعور الشباب في المناطق المنهارة بالإحباط والحرمان من الفرص التقليدية المشروعة فقط، ولكن أيضا من الفرص الاجرامية.

3_ الثقافة الخاصة الانسحابية: تتميز باتجاه أعضائها نحو الانعزال عن المجتمع، وعدم ممارسة أي سلوك إيجابي داخل المجتمع، وعادة ما يتسمون باللامبالاة وعدم الاهتمام بما يدور حولهم، كما ينتشر بينهم تعاطي المخدرات وتناول المشروبات الكحولية.

ويعد الحصول على المخدرات واكتساب الخبرة في تعاطيها من العوامل الدافعة إلى تكوين الثقافة الخاصة الانسحابية، وبالرغم من قوة هذه العوامل الذاتية فإنه عادة ما تكون الروابط بين المتعاطين ليست على نفس القدر من قوة التماسك الموجودة بين أفراد الثقافة الخاصة الاجرامية، ولعل ذلك يرجع إلى أن الادمان في حد ذاته يعد أحد حالات التكيف الفردي.

ويلاحظ بصفة عامة أن نمط السلوك الانسحابي ورد بنظرية الأنومي، ونظرية الفرصة المتباينة، إلا أن هناك فرقا بين نمط الاستجابة الانسحابية عند "ميرتون" ونمط الثقافة الخاصة الانسحابية عند "كلوارد وأوهلين" ، فبينما أرجع "ميرتون" أسباب الاستجابة الانسحابية بصورة مباشرة إلى التناقض بين الأهداف والوسائل، ذهب "كلوارد وأوهلين" إلى أن الثقافة الخاصة الانسحابية لا توجد إلا إذا فشل الفرد في انتهاج السلوك الاجرامي لتحقيق أهدافه، فالثقافة الخاصة الانسحابية هنا ليست نتيجة مباشرة للتناقض بين الأهداف ووسائل تحقيقها بالطرق المشروعة، ولكن للتناقض أيضا بين الأهداف ووسائل تحقيقها بالطرق الاجرامية.

ومن ذلك يتضح أن فشل الفرد في تحقيق الأهداف من خلال استخدام الوسائل الاجرامية يجعله أمام اختيارين: إما أن ينتهج سلوكا يتسم بالعنف وينضوي تحت لواء الثقافة الفرعية الصراعية، أو ينسحب من المجتمع مفضلا البقاء في ظل الثقافة الخاصة الانسحابية.

النقاط الأساسية للنظرية:

1_ يشترك أفراد المجتمع في مجموعة مشتركة من القيم التي تركز على أن وجود أهداف معينة في الحياة مرغوبة ثقافيا.

2_ توجد وسائل معيارية لتحقيق هذه الأهداف، وهي وسائل مشروعة وغير مشروعة.

3_ لا تتاح الوسائل المشروعة وغير المشروعة بصورة عادلة لكل جماعات وطبقات المجتمع.

4_ عادة ما تكون الأولوية لأفراد الطبقات الوسطى والعليا في بناء الفرصة المشروعة (العمل والسياسة)، بينما تكون الأولوية لأفراد الطبقات الدنيا في بناء الفرصة غير المشروعة (الجريمة المنظمة).

5_ في أي منطقة حضرية للطبقة الدنيا تحدد درجة التكامل بين هذين البناءين للفرصة التنظيم الاجتماعي للمجتمع، فكلما قلت درجة التكامل كلما تميز المجتمع بالتفكك.

6_ توفر المجتمعات ذات التنظيم الجيد- والتي تتكامل فيها بناءات الفرصة غير المشروعة- بيئة خصبة لتعلم السلوك الاجرامي المنظم، وفي مثل هذه المجتمعات تتخذ الثقافة الخاصة الجانحة للذكور أحد شكلين، ويتوقف ذلك على درجة الاتصال بالبناء أو التنظيم غير المشروع أو الاقتراب منه:

أ) عندما تكون فرصة المشاركة الناجحة في البناء غير المشروع متاحة أمام الشباب صغير السن فإن نمط الثقافة الخاصة للجماعة يتخذ في الغالب شكل العصابة الاجرامية، يتم داخلها التدريب على ممارسة السلوك الاجرامي.

ب) عندما تكون فرص انضمام الشباب صغير السن إلى البناء غير المشروع محدودة فإن الشكل الغالب من الثقافة الخاصة هو الانسحابي، وينسحب أفراد هذه الثقافة الخاصة الانسحابية من المجتمع ويعانون من الفشل المزدوج، ويحل هؤلاء الأفراد مشكلتهم من خلال تعاطي المخدرات.

7_ تتميز المجتمعات المفككة بضبط اجتماعي ضعيف، وثقافات خاصة جانحة مفككة، يغلب عليها الشكل الصراعي، وينخرط أفراد الثقافة الخاصة الصراعية في ارتكاب أعمال العنف، والتدمير والتخريب ضد كل من بنائي الفرصة (المشروع وغير المشروع)

المحاضرة الرابعة: نظرية النشاط الرتيب.

ترجع هذه النظرية إلى الباحث ماركوس فيلسون Marcus Felson، وقد عرضها في بحث مشترك مع الأمريكي كوهين L.Cohen، نشراه في سنة 1989، في مجلة العلوم الاجتماعية الأمريكية.

تنطلق هذه النظرية في الأساس من المجتمع الأمريكي، حيث يتناول الباحثان فيها تطور الأوضاع الاجتماعية (ومنها الجريمة) في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، لكي يخلصا في النهاية إلى نظرية النشاط الروتيني Routine activity theory .

بدأ الباحثان بطرح انتقادي للنظريات البنائية (نظرية البنائية الوظيفية) في تفسير الجريمة والجنوح في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحسنت الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، إنما لم يصاحب ذلك تحسن في معدلات الجريمة والجنوح، بل على العكس من ذلك تماما، زادت معدلات الجريمة والجنوح، وهو ما يشير إلى قصور النظريات البنائية في علم الاجرام في تفسير هذا الوضع حسب رأي "فيلسون".

عمدت هذه النظرة إلى محاولة تفسير هذا الوضع في و.م.أ من زاوية مختلفة، وأرجعت النظرية ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الأمريكي إلى التغير الاجتماعي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية، والذي انبثقت عنه أنماط جديدة من النشاط الروتيني (اليومي) لحياة الفرد في المجتمع الأمريكي كنتيجة للتحسن الذي حصل في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للفرد.

بالنسبة ل"فيلسون" الروتين اليومي للحياة يعني مجمل النشاطات اليومية التي يقوم بها الفرد (في المجتمع المعاصر أو المتقدم صناعيا) بشكل رتيب (روتيني)، دون أن يحسب حسابا لما قد ينتج عنها من عواقب، وبخاصة في مجال الجريمة والانحراف، وهذه النشاطات الروتينية (الرتيبة) هي بدورها كانت نتيجة للتغير الاجتماعي الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية كما ذكرنا، ومؤشرات هذا التغير يمكن حصرها في النقاط التالية:

1_ تمركز الحياة اليومية (النشاط اليومي) للفرد الأمريكي خارج البيت.

2_ الزيادة في عدد الأسر، المشكلة من ولي واحد (المقصود هنا هي الزوجة أو الأم بدون زوج أو أب للأطفال).

3_ الزيادة في أعداد النساء العاملات خارج البيت.

4_ الزيادة في عدد الطلاب (مع وجود مسؤولية عائلية لديهم).

5_ الزيادة في قضاء وقت الفراغ خارج البيت.

6_ الزيادة في المقتنيات لدى العالة الأمريكية، وفي الكماليات الثمينة والصغيرة الحجم والغالية الثمن في البيوت الأمريكية.

كل هذه المؤشرات قد تصبح (أو هي فعلا) عوامل (دوافع) لزيادة الجريمة والجنوح، وبخاصة منها جرائم السلب والنهب والسرقة.

ومن هذا المنطلق عمدت هذه النظرية إلى طرح نموذج تفسيري للجريمة على المستوى الجزئي، بحيث نجدها ركزت فقط على تفسير جرائم السرقة والسلب والنهب أولا، ثم امتدت إلى طرح نموذج تفسيري على المستوى الكلي، أي تفسير الجريمة ككل في المجتمع الأمريكي.

بعكس النظريات الأخرى في علم الإجرام لم تحاول نظرية "النشاط الرتيب" أو "النشاط الروتيني" تفسير أسباب الميل الإجرامي لدى بعض أفراد المجتمع، بل انطلقت من أن النزعة الاجرامية أو الميل الاجرامي موجود فعلا لدى البعض من عامة الناس، لكن لحدوث الفعل الاجرامي لا بد من توفر ثلاثة عناصر (شروط) ضرورية وهي:

1_ توافر الإرادة الاجرامية.

2_ وجود ضحية مناسبة (موقف مناسب، فرصة مناسبة).

3_ عدم وجود حراسة قادرة (مناسبة) أو جيدة.

وعليه يمكن فهم هذه النظرية على النحو التالي: بما أن أنماط الحياة الروتينية (الرتيبة) اليومية، في جوهرها تبعد الكثير من الناس عن بيوتهم وعن ممتلكاتهم وعن أسرهم، فإن المجرم (صاحب الإرادة الإجرامية) سوف تتوافر له الضحية المناسبة (الموقف، الفرصة)، والبيوت غير المحروسة جيدا، وبذلك تدفع هذه المواقف (العوامل) إلى تشجيع الأفعال الاجرامية، بمعنى أن توفر الضحية المناسبة، أو المواقف المناسبة، وعدم وجود حراسة فعالة أو كافية على الممتلكات والبيوت بفعل التغير الاجتماعي، هي كلها نتاج للأنماط الحياتية الروتينية الجديدة في الحياة اليومية للمواطن، الذي بدوره نتاج للتغير الاجتماعي الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمع الأمريكي، وكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إضعاف الروابط الاجتماعية، وإضعاف الضبط الاجتماعي، وزيادة الاهتمام بالكسب المادي أو اللهث وراء الماديات، مما أدى في النهاية إلى ظهور عوامل وشروط دافعة (مشجعة) على ارتكاب الجريمة.

وفي مقال آخر صدر سنة 1986 عمد "فيلسون" إلى تفسير ما يعنيه بثالوث الجريمة لديه أي:

_ توفر الإرادة الاجرامية، توفر الضحية المناسبة، عدم وجود حراسة جيدة أو مناسبة.

حيث يشير إلى أن هذه النقاط الثلاث تحكمها متغيرات أربعة:

1_ القيمة: أي قيمة الشيء المراد سرقته أو الاعتداء عليه.

2_ القصور الذاتي (الجمود أو الكسل)

3_ الحجم.

4_ الولوج: أي القدرة على الوصول إلى الشيء المراد سرقت أو الاعتداء عليه.

بمعنى آخر، إن حدوث الفعل الإجرامي من عدمه يحدد على ضوء المتغيرات الأربعة سابقة الذكر، فالأشياء ذات القيمة العالية، والخفيفة الوزن أو الحجم، والتي لا تكون محروسة جيدا، بسبب القصور الذاتي أو غيره، تكون عرضة للسرقة والنهب أو الاعتداء أكثر من غيرها من الأشياء التي لا تتوافر فيها تلك الشروط (المتغيرات الأربعة)، أي أن هذه المتغيرات الأربعة يمكنها أن تشكل إما عوامل دفع أو تشجيع نحو الفعل الاجرامي، أو عامل ردع (منع) له.

ونعرض هنا بعض الأمثلة البسيطة في الشكل البالغة الدلالة في المضمون على النشاط اليومي (الروتيني) الذي يقوم به الإنسان يوميا، دون أن يدرك تماما عواقبه، فيما يتعلق بالدفع إلى الجريمة أو التشجيع عليها، هذه الأمثلة عرضها "فيلسون" في مقال له سنة 1992:

_ كيفية توقيف السيارة (أو المركبة) بشكل يومي (رتيب)، في مكان واحد، ووقت واحد تقريبا بنفس الطريقة، سواء كان ذلك خارج البيت أو حتى داخل البيت.

_ النمط الروتيني في قضاء الإجازات الأسبوعية أو السنوية، والنمط الروتيني في قضاء الإجازات والعطل خارج الوطن.

_ النمط الروتيني في الخروج مع جميع أفراد العائلة للتسوق، أو لأهداف أخرى، وحتى إن لم يخرج جميع أفراد العائلة في وقت واحد فإن ذلك قد يكون في أوقات متقاربة، بحيث يبقى البيت في النهاية فارغا.

_ النمط الروتيني في إدخال الغرباء إلى البيت أو الممتلكات بدون أخذ الحيطة والحذر.

_ إعطاء المال للأطفال بغرض التسوق، أو لقضاء بعض الحاجات بدل من الراشدين الكبار.

وفي النهاية نستطيع القول إن أفكار "فيلسون" الوقائية، تتمحور حول دفع المواطن شخصيا وفرديا، إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر والمسؤولية، وأحذ زمام المبادرة فيما يتعلق بوقاية المرء نفسه وامواله وممتلكاته، وهو ما يقصده "فيلسون" بأن غياب الحراسة الجيدة أو الفعالة هي احد الشروط (العوامل) الدافعة للجريمة.

كذلك يهدف من خلال أفكاره هذه إلى المطالبة بضرورة تنمية الضبط الذاتي، الذي ضعف بسبب التغير الاجتماعي الذي حدث مؤخرا في المجتمعات الغربية، والضبط الذاتي حسبه هو أهم عنصر (عامل) يؤدي إلى كبح جماح النوازع أو الميول الإجرامية التي يمكن أن توجد لدى البعض من أفرد المجتمع.

ويزيد في ظهور هذا الميول أو النوازع الاجرامية مغريات المجتمع الاستهلاكي المادي الذي نعاصره، وهو ما يقصده بتوافر الإرادة الاجرامية، والتي تشكل أهم عنصر في حدوث الفعل الاجرامي، وأخيرا يقصد "فيلسون" بشرط وجود ضحية مناسبة هو أن الفرد نفسه في خضم روتين الحياة اليومية يصبح في كثير من الأحيان هو نفسه الضحية المناسبة، من دون دراية وعلم منه، بمعنى آخر إن الفرصة المناسبة للجريمة (وجود ضحية، موقف مناسب) يقدمها الفرد نفسه للمجرم أو الجاني من دون أن يدري.

وخلاصة القول إن "فيلسون" يريد أن يبين بنظرية النشاط الرتيب **أن الوقاية من الجريمة الفعلية هي تلك التي يجب أن يقوم بها الفرد نفسه وليس المجتمع وليس الدولة** أما المجتمع فما عليه إلا أن يعمل للوصول إلى نمط الحياة الروتينية اليومية، يأخذ بعين الاعتبار التكفل أو السيطرة على عوامل وشروط الجريمة والانحراف.

المحاضرة الخامسة: نظرية الاختيار العقلاني.

هذه النظرية ترجع إلى الباحث "رون كلارك Ron Clarke" 1985 رئيس وحدة البحث والتخطيط بوزارة الداخلية البريطانية، والذي قدمها لأول مرة مع "كورنيش Cornish" 1985، الباحث "رون كلارك" كان في البداية من المتأثرين بأفكار "نيمومان" المتعلقة بالوقاية الموقفية، والتي حاول "كلارك" مع موقعه في وزارة الداخلية البريطانية تجسيدها على أرض الواقع في بريطانيا، طور "كلارك" أفكاره الأولية، أو تصوراته الأولى عن "الاختيار العقلاني" وقدمها في شكلها النهائي مع "فيلسون" سنة 1993، بعدما حاول الباحثان أن يقاربا نظرية "فيلسون" عن نظرية "النشاط الروتيني" ونظرية " كلارك" "الاختيار العقلاني" لجعلهما مكملتين لبعضهما البعض.

الباحثان "كلارك" وكذلك "فيلسون" لم يكونا يبحثان عن أسباب الجريمة، ولم يهتما بالمجرم نفسه، بل الذي كان يعنيهما هو الاهتمام بالفعل الاجرامي كحدث، والدوافع وراء الانخراط في الفعل الاجرامي، فما كان يجمع الباحثان هو الاهتمام بالجريمة كفعل وكموقف وليس كنوازع وميول وعوامل حاسمة.

وبلغة أخرى كان الاهتمام لديهما منصبا على المستوى الجزئي للجريمة أي الأفعال الإجرامية في حد ذاتها وليس على الأبعاد النظرية المجردة للمستوى الكلي، والهدف لديهما كان محاولة تفسير الأفعال

الإجرامية ووضع نماذج تفسيرية تصلح لبعض المواقف الإجرامية بغية الوصول إلى الجوانب العلمية التطبيقية أي الوقائية وليس التنظير(وضع نظريات شاملة يمكن تعميمها في الزمان والمكان) أو الوصول إلى مسببات الجريمة، أو العوامل الحاسمة فيها، لأن كلا منهما كان يبحث في الأصل من وراء نظريته عن التدابير والوسائل والنماذج أو البرامج التي يمكن اعتمادها ميدانيا لتخفيض معدلات الجريمة والجنوح، أو السيطرة عليهما عن طريق الوقاية.

عماد نظرية "الاختيار العقلاني" هو توافر الفرصة المناسبة للقيام بالفعل الإجرامي (نظرا لغياب الحراسة، أو اللامبالاة)، وهذا بعكس نظرية "فيلسون" التي ترتكز أولا على توافر الإرادة الاجرامية.

إن العوامل (الشروط) التي قد تدفع للفعل الاجرامي حسب نظرية الاختيار العقلاني هي:

1_ وجود حراسة فعالة من عدمه.

2_ مقدار المرور النفعي، أي المنفعة الناتجة عن الفعل الاجرامي.

إن الفرصة المناسبة للفعل الاجرامي تنشأ من عدم وجود حراسة (فعالة)، وهي بذلك تصبح العامل الرئيسي في عملية الاختيار الضحية أو الموقف الإجرامي المناسب، وعملية الاختيار هذه لا تحدث بدون توافر مردود نفعي أي الفائدة أو الانتفاع من الفعل الاجرامي، وعليه ليس الاختيار العقلاني هو الذي يحكم حدوث الفعل الاجرامي من عدمه، فالذي يحدده ويحكمه هو توافر الفرصة المناسبة، وتوافر الفائدة (الانتفاع) من الفعل الاجرامي، وبذلك فإن العقلانية أو التفكير العقلاني قد توضع جانبا في المواقف الاجرامية، والدليل على ذلك أن الكثير من المجرمين أو الجناة تنقصهم المعلومات الكافية عن الضحية أو الموقف وتعترضهم عقبات موضوعية مثل ضيق الوقت والمقدرة أو المهارة اللازمة للقيام بفعل إجرامي معين، إلا أنهم يقدمون على اغتنام الفرصة المتاحة للقيام بأفعال إجرامية، بدون تفكير عقلاني مناسب، وذلك بسبب تطلعهم للحصول على المنفعة أو الفائدة، أو لإشباع بعض حاجاتهم، ولعل هذا ما يفسر اختلاف الظروف التي يقوم المجرمون بأفعالهم في ظلها واختلاف المواقف التي تتم فيها نفس الأنماط الإجرامية.

معنى ذلك أن اختيار الانخراط في فعل إجرامي من عدمه، أو اختيار الموقف الإجرامي المناسب، أو الضحية المناسبة، لا يتم حسب التفكير العقلاني، أو حسب الاختيار العقلاني في السلوك، بل حسب الفرصة والمنفعة المرتبطين بموقف معين.

وبناء عليه، نقول من الوجهة الوقائية، ومن حيث جوهر نظرية الاختيار العقلاني، ما على الفرد (أو الضحية الاحتمالية) والمجتمع إلا العمل على تقليل المردود والمنفعة الاحتمالية، والعمل على عدم توفير الفرصة المناسبة للحيلولة دون حدوث الفعل الاجرامي من أصله، أو على الأقل تضييق أو حصر المردود والمنفعة الاحتمالية، وتضييق وحصر الفرص المناسبة للفعل الاجرامي، وهذا هو جوهر التدابير الوقائية التي تهدف إليه هذه النظرية.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها أنها لا تصلح لتفسير الأفعال الاجرامية كلها، بل تقتصر على الأفعال الاجرامية النفعية، مع العلم أن الجرائم لا تكون كلها بهدف المنفعة فقط، بل قد تكون وراءها أسباب وعوامل أخرى غير المنفعة المادية.

المحاضرة السادسة: نظرية أسلوب الحياة.

هذه النظرية ترجع إلى ثلاثة باحثين هم "هندلانغ Hindelang"، غوتفردستون Gottfrdson، غاروفالو Garofalo، وهم الذين قدموا هذه النظرية في شكلها الأول سنة 1978.

تنطلق هذه النظرية من أن احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة مردها إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

1_ أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.

2_ الأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض.

3_ الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم.

وتم الوصول إلى هذا التصور بعد قيام الباحثين المذكورين أعلاه بدراسة مستفيضة لضحايا الجريمة من حيث نمط الجريمة (نوع الجريمة)، والسن والأصل العرقي، والخصائص الديموغرافية الأخرى ذات العلاقة بضحايا الجريمة، حيث ظهر للباحثين بأن هذه المتغيرات لها دور في حدوث الأفعال الاجرامية، واتضح أيضا من نتائج دراسة الباحثين أن الأفراد يكونون معرضين للوقوع ضحايا الجريمة تبعا لأسلوب الحياة الذي يسلكونه، وتبعا لنوعية الأفراد الذين يختلطون بهم، أو يكونون معرضين لهم.

وهو ما يعني أن الفرد الذي يختار أسلوبا معينا في الحياة يختار أيضا (ضمنيا) مع هذا الأسلوب درجة احتمال وقوعه ضحية لجريمة (درجة المخاطرة)، وهذا يعني أن الفرد نفسه له دخل في احتمالية وقوعه ضحية للجريمة تبعا لأسلوب الحياة الذي يتبعه، والمكان الذي يختاره للعيش فيه، أو الأفراد الذين يختلط به أو يكون عرضة لهم.

بعدها عدلت هذه النظرية من طرف الباحث "غاروفالو Garofalo" 1987 حيث أضاف إليها ثلاثة متغيرات أخرى وهي:

1_ ردة الفعل اتجاه الفعل الاجرامي.

2_ جاذبية الهدف (مدى جاذبية الضحية المستهدفة للفعل الاجرامي)

3_ الاختلافات الفردية.

هذه المتغيرات الثلاثة التي أضافها "غاروفالو" كمحددات (عوامل دافعة، أو عوامل رادعة) للفعل الإجرامي، وبذلك يكون "غاروفالو" بإضافته لهذه المتغيرات الثلاثة قد اضاف بعد البناء الاجتماعي إلى هذه النظرية، حيث ذهب إلى أن بعض الأفراد قد يسلكون نمطا معينا في الحياة من دون رغبتهم، بمعنى أن بعض أنماط (أساليب) الحياة تفرض نفسها على بعض الأفراد من دون إرادتهم، وأن بعض الأفراد قد لا يختارون أماكن بعينها للعيش فيها بمحض إرادتهم، بل تفرض عليهم فرضا (نتيجة لعوامل مختلفة)، ومن ثم يفرض عليهم أسلوب الحياة السائد فيها من دون رغبة مسبقة منهم في اتباع هذا الأسلوب من الحياة، وأن الأفراد نظرا لاختلافاتهم الفردية (اختلاف الشخصية) تكون لهم ردود أفعال مختلفة اتجاه الأفعال الاجرامية.

إن الفرد في اختياره لأسلوب معين من الحياة، ولنفترض أنه اختار أسلوبا في الحياة يتضمن درجة كبيرة من المخاطرة، واختار مكانا للعيش (السكن) يتميز بمعدلات عالية للجريمة والانحراف، فان احتمالات وقوع هذا الفرد ضحية للجريمة ستكون هي الأخرى عالية، أما الفرد الذي يختار أسلوب حياة هادئا (عاديا) ويختار مكان سكناه في محيط هادئ (معدلات الجريمة فيه منخفضة)، فسوف يكون احتمال وقوعه ضحية للجريمة ضعيفا، وحتى الفرد الذي يفرض عليه أسلوب حياة معين يتضمن مخاطرة عالية، ويفرض عليه السكن في منطقة ذات معدلات إجرامية عالية، فإن نفس هذا الشخص يستطيع التقليل من احتمال وقوعه ضحية للجريمة نتيجة لردود أفعاله الايجابية اتجاه الأفعال الاجرامية (يتبع نوعا من أنواع الوقاية من الجريمة)، وبذلك سوف يكون أقل جاذبية كمستهدف (كهدف للأفعال الاجرامية)، ومرد ذلك إلى اختلاف في شخصيته (عن الشخص الذي يختار بمحض إرادته أسلوب حياة يتضمن مخاطرة عالية، ويختار مكانا للسكن يتميز بمعدلات عالية للجريمة)، وعليه تكون احتمالات وقوعه ضحية للجريمة أقل، لأنه في الجوهر سوف يكون مختلفا في أسلوب حياته اليومية، نتيجة لاختلاف ردود فعله، ونتيجة لاختلاف شخصيته عن باقي أفراد المنطقة، أو المجتمع المحلي الذي يعيش فيه.

وهنا يظهر مفعول الوقاية من الجريمة على المستوى الفردي حسب هذه النظرية: فالفرد ذاته هو الذي يخفض أو يرفع احتمالات وقوعه ضحية للجريمة، تبعا لأسلوب الحياة الذي يرتضيه ومكان الحياة الذي يختاره، وتبعا لدرجة المجهود الوقائي الذي يقوم به وتبعا لشخصيته.

بقي أن نذكر أن هذه النظرية تشمل في مضامينها بعضا من أفكار نظرية "النشاط الرتيب" لماركوس فيلسون التي سبق وتعرضنا لها.

المحاضرة السابعة: نظرية النوافذ المكسرة.

تستند نظرية النوافذ المحطمة إلى أن الجريمة نتيجة حتمية لخلل يصيب المجتمع، وبالتالي إذا كانت هناك نافذة مكسورة ومر بعض الوقت، ولم يتم إصلاحها، سيستنتج الناس الذين يمرون بها أن لا أحدً يهتم، وليس هناك أحد مسؤول، وبعد فترة سيتم كسر المزيد من النوافذ، وبالتالي ستنتشر الفوضى من المبنى إلى الشارع الذي يقابله، وهذا سيؤدي إلى إرسال إشارة بأن كل شيء مباح.

وقد تكون البداية من مشكلات بسيطة نسبيا مثل الفوضى العامة، لكنها في الواقع تمثل دعوات إلى المزيد من الجرائم الخطيرة، فيا ترى كم من الأمثلة لدينا تحاكي نظرية النوافذ المحطمة؟ تبدأ كمشكلة بسيطة ثم تتطور في تعقيدها بعدد من المراحل والدوائر لتصبح نقطة تحول لنوع من الجرائم الخطيرة المنظمة.

نظرية النوافذ المحطمة هي نتاج فكر المنظرين (واضعي النظريات) في علم الجريمة: **جيمس ويلسون** و**جورج كيلنج** في عام 1982، حيث مثلت فترة الثمانينات من القرن الماضي قمة منحنى عدد الجرائم المرتكبة في مدينة نيويورك الأمريكية، لكن لسبب لم يُحدد بدقة انخفض هذا المعدل بمقدار 75% في فترة التسعينات التالية، فكثرت التحليلات والتفسيرات لكن تبدو **نظرية النوافذ المحطمة (Broken windows theory)** الأكثر قبولا ومنطقية.

يرى المنظران أن الجريمة هي نتاج الفوضى وعدم الالتزام بالنظام في المجتمعات البشرية، إذا حطم أحدهم نافذة زجاجية في الطريق العام، وتركت هذه النافذة دون تصليح، فسيبدأ المارة في الظن بأنه لا أحد يهتم، وبالتالي فلا يوجد أحد يتولى زمام الآمور، ومنه فستبدأ نوافذ أخرى تتحطم على ذات المنوال، وستبدأ الفوضى تعم البيت المقابل لهذا النافذة، ومنه إلى الشارع، ومنه إلى المجتمع كله، ولا تقتصر

النظرية على النوافذ المحطمة، بل تشمل السيارات المهجورة، ومراتع القمامة، والأركان المظلمة من الشوارع والطرقات.

كانت البداية في مدينة نيويورك، تمثلت هذه النافذة المحطمة في الرسومات على المباني ووسائل المواصلات العامة (جرافيتي)، والتعرض للمارة في الشوارع، والسرقات والنشل والاغتصاب والقتل وما وراء ذلك، موجز القول أن **الجرائم عدوى تصيب المجتمع وتتنقل ما بين أفراده،** وكما أن الطاعون القاتل يأتي عن طريق جسيم لا يرى بالعين المجردة، فإن النظرية ترى أن ميكروب الفوضى يأتي من مستصغر الشر والفوضى.

وتحديدا في قطارات الأنفاق في منتصف الثمانينات، عينت بلدية نيويورك **جورج كيلنج** مستشارًا لقطاع المواصلات العامة – قطارات الأنفاق، وهو ناشدهم أن يضعوا هذه النظرية قيد الاختبار، بدءًا بالرسومات على القطارات، فرضخ قطاع المواصلات في النهاية، وعينوا **ديفيد جان** مشرفا على خطة تطوير مترو الأنفاق، والذي بلغت ميزانيتها أكثر من ملياري دولار.

كان النقاش هل البداية تكون بشراء قطارات حديثة، أم القضاء على تلوين الفتيان للقطارات، وعلى ظاهرة التهرب من ماكينات تحصيل نقود تذاكر ركوب القطارات، وعلى الجرائم التي تحدث في حرم محطات القطارات، أصر **ديفيد** على البدء بصغائر الآمور: **الرسومات**. لقد رأى فيها الدليل على فساد النظام، وبالتالي لن يجدي أي شيء آخر ما لم يعالج هذه العدوى أولا.

دحض **ديفيد** فكرة شراء القطارات الحديثة أولا وتشغيلها ثم القضاء على الرسامين بالتساؤل: ما فائدة

غسل سطح سفينة تايتنك وهي في طريقها للاصطدام بجبل الثلج الذي أغرقها في دقائق؟ رسم **ديفيد** خطته المعتمدة على غسل القطارات بشكل دوري وإزالة أي رسومات داخل أو خارج القطارات، أنشأ **ديفيد**

محطات غسل في نهايات رحلات القطارات، تتولى إزالة أي رسومات تظهر على القطارات، وإذا استلزم الآمر وقت طويل بخروج هذا القطار من الخدمة حتى الانتهاء من إزالة الرسومات التي لحقت به.

استمر **ديفيد** في عمله التنظيفي هذا من 1984 إلى 1990 ، دون كلل أو ملل، حتى عين قطاع

المواصلات **ويليام براتون** ليرأس شرطة المواصلات، ليبدأ المرحلة الثانية من تنظيم قطاع مترو الأنفاق . كان **وليام** رجلا ملتزما قد عينه **ديفيد جان،** ومؤمنا بنظرية النوافذ المحطمة، وممن تتلمذوا على يد **كيلنج،** قرر **ويليام** البدء بالقضاء على ظاهرة التهرب من دفع قيمة التذاكر، لأنه رأى فيها ما رآه **ديفيد** في الرسومات، إنها الميكروب حامل العدوى، فترك المخالفة دون عقاب يزيد من المخالفين.

وجد **ويليام** أنه عند قيام بعض الركاب بالتهرب من ماكينة تحصيل النقود، بالقفز فوقها أو الالتفاف

حولها، فسيبدأ الباقون في التقليد وعدم الدفع، رغم أنهم كانوا في طريقهم للدفع طواعية، لاحظ **ويليام**

كذلك تقاعس رجال الشرطة عن ملاحقة هؤلاء المتهربين، ذلك أن الجري ورائهم والقبض عليهم كان

يستغرق منهم يوما كاملا من العمل، وملء النماذج وكتابة البيانات، وحين يعودون بالمتهرب إلى المخفر، كان يفرج عنه في نهاية الليل.

ولحل هذا المشكل وفر **ويليام** حافلة وحولها لتكون مكتبا فلا يضطر رجال الشرطة للعودة إلى المخفر بطريدتهم، وجرى العمل بانتشار عشرات من رجال الشرطة المتنكرين، بدأوا في المحطات ذات أعلى نسب

تهرب، وبدأوا يقبضون على المتهربين واحدا تلو الأخر، ثم يكبلونهم بالأصفاد خلف ظهورهم، ويجعلونهم يقفون في طابور على المحطة، ليراهم الجميع، ومع توفر المكتب المتنقل، استلزمت الإجراءات الورقية للقبض عليهم أقل من ساعة.

بدأ رجال الشرطة الذين كانوا ينفرون من ملاحقة المتهربين يلاحظون أن الموقفين هم هدايا السماء لهم، فمن كل سبعة متهربين، تبين بالبحث في سجلاتهم أن واحدًا منهم هارب من أحكام سابقة، ومن كل عشرين متهرب هناك واحد يحمل سلاح أو ممنوعات، وهكذا بدأ رجال الشرطة يبحثون عن مفاجآت القبض على المتهربين.

بعد فترة، بدأ رجال العصابات يتوقفون عن التهرب من دفع تذاكر الركوب، وبدأوا يتركون أسلحتهم ورائهم قبل ركوب القطارات، وتحول رجال **ويليام** للجرائم الأخرى مثل ركوب القطارات تحت تأثير الخمور والمخدرات، وهم ركزوا على الصغائر والدقائق قبل الكبائر والمصائب.

استمر **ويليام** من 1990 حتى 1994 وبالتحديد حتى تم انتخاب **رودولف جولياني** عمدة نيويورك، والذي قرر بعده تعيين **وليام** مدير عام لشرطة نيويورك كلها، وهو استمر على منهجه.